

Distr.: General
22 April 2022
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخمسون

13 حزيران/يونيه - 8 تموز/يوليه 2022

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

حماية المحامين من التدخلات غير المبررة في ممارسة المهنة القانونية بحرية واستقلالية

تقرير المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين، دييغو غارسيا - سايان

موجز

يتناول المقرر الخاص في هذا التقرير، المقدم عملاً بالقرار 8/44، مسألة حماية ممارسي مهنة المحاماة، بالنظر إلى أن مزاولتها بحرية عنصر لا غنى عنه من عناصر الضمانات القضائية التي تكفل المحاكمة العادلة وحماية حقوق الإنسان. ويصف المقرر الخاص المعايير الدولية والإقليمية التي تحمي ممارسة هذه المهنة.

ويلاحظ المقرر الخاص بقلق وجود اتجاه متزايد على الصعيد العالمي لممارسات تقوض مزاوله مهنة المحاماة أو تحد منها أو تُقيدها أو تعرقها. ويحدث ذلك على وجه الخصوص عندما تهدف أنشطة المحامين إلى مكافحة الفساد، أو الدفاع عن حقوق الإنسان، أو حماية الفئات الضعيفة.

ويحدد المقرر الخاص في هذا التقرير اتجاهات وأنماط التدخلات والاعتداءات. ويقدم، بعد ذلك، وصفاً للأدوات المستخدمة عموماً لتنفيذ هذه الاعتداءات. ويشمل ذلك التدخل في نقابات المحامين، والتشريعات، والمساس بالسلامة البدنية والنفسية للمحامين وأفراد أسرهم، وتشويه سمعة المحامين المهنية من خلال وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي، والإجراءات التأديبية التعسفية، واستخدام النظام القضائي أو قوات الشرطة. كما لاحظ المقرر الخاص انتهاكات لمبدأ السرية المهنية، وكذلك عمليات تفتيش لمكاتب مهنيين قانونيين وحجز ما فيها من وثائق.

ويشدد المقرر الخاص على أن ممارسي مهنة المحاماة يضطلعون بعمل أساسي في توطيد سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان. ويجب على الدول أن تكفل لهؤلاء الأشخاص إمكانية ممارسة مهنتهم من دون قيود لا مبرر لها. ويختتم المقرر الخاص تقريره بتوصيات إلى الدول الأعضاء بشأن حماية ممارسي هذه المهنة.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً - مقدمة

- 1- تُشكل مهنة المحاماة وممارستها بحرية عنصراً لا غنى عنه من عناصر سيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان، ونظام قضائي مستقل. وتساهم ممارستها بحرية في كفالة اللجوء إلى القضاء، ومراقبة سلطة الدولة، وحماية الحق في المحاكمة وفق الأصول القانونية والضمانات القضائية. ويجب على الدول أن تكفل لممارسي مهنة المحاماة إمكانية القيام بذلك من دون تخويف، ولا عوائق، ولا مضايقة، ولا تدخل.
- 2- ويلاحظ المقرر الخاص بقلق وجود اتجاه متزايد على الصعيد العالمي لممارسات تقوض مزاول مهنة المحاماة أو تحد منها أو تُقيدها أو تعرقلها. وتكون هذه الفئة المهنية عرضة للخطر بصفة خاصة عندما تتوخى أنشطتها مكافحة الفساد، أو الدفاع عن حقوق الإنسان، وحقوق المرأة، أو حماية الأقليات الإثنية، أو العرقية، أو الدينية، أو القومية، والشعوب الأصلية، والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى، والبيئة، أو غيرها من القضايا التي تكتسي أهمية عامة. وزادت حدة القيود القائمة بسبب التدابير التي اعتمدها الدول لمكافحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)⁽¹⁾.
- 3- وقد تلقى المقرر الخاص معلومات تشير إلى مقتل أو احتجاز أو اختطاف أكثر من 2 500 محام في مختلف مناطق العالم، خلال الفترة الممتدة بين عامي 2010 و2020⁽²⁾. وتشمل البيانات التي جرى تحليلها معلومات عن جرائم قتل، وملاحقات قضائية، وتدخلات تمس باستقلال المهنة. ولهذا السبب، يقدم المقرر الخاص هذا التقرير بشأن التصرفات التي تُعرض للخطر ممارسة المحامين مهامهم بحرية.
- 4- وفي عام 2018، قدّم المقرر الخاص إلى الجمعية العامة تقريراً عن حقوق نقابات المحامين ورابطاتهم المهنية⁽³⁾. وحل فيه أشكالاً مختلفة من التدخل في استقلال هذه الرابطة وسلط الضوء على مجموعة من الممارسات الجيدة لضمان استقلال نقابات المحامين وفعاليتها.
- 5- ويسعى هذا التقرير إلى توضيح الصعوبات والعقبات التي يواجهها ممارسو مهام المحاماة، وكذلك الآليات والاستراتيجيات المستخدمة لتقويض عملهم واستقلالهم. وبالإضافة إلى ذلك، يوصي باتخاذ تدابير لتعزيز حرية ممارسة مهنة المحاماة، التي تشكل عنصراً أساسياً لإرساء نظام مستقل لإقامة العدل.
- 6- ويود المقرر الخاص أن يُبرز العمل الذي يضطلع به جميع ممارسي مهنة المحاماة، سواء كانوا محامين رسميين أم غير رسميين، في حماية سيادة القانون وتوطيدها. وتشكل المبادئ والمعايير الدولية المتعلقة باستقلال المهنة القانونية وممارستها بحرية، ولا سيما المبادئ الأساسية بشأن دور المحامين⁽⁴⁾، عناصر أساسية ينبغي أن تكون بمثابة دليل لممارسي مهنة المحاماة، وكذلك لنقاباتهم أو رابطاتهم المهنية، وأن تحظى، في الوقت ذاته، بالاحترام التام من جانب سلطات الدولة.
- 7- وعمّم المقرر الخاص استبياناً يلتزم مساهمة الدول، ومنظمات المجتمع المدني، والرابطات المهنية للمحامين. وفي نهاية الفترة المحددة لذلك⁽⁵⁾، ورد 24 رداً من دول أعضاء، و22 من منظمات المجتمع المدني، و23 من نقابات المحامين؛ أي ما مجموعه 69 رداً. ويعرب المقرر الخاص عن امتنانه لهذه الجهات ويشدد على أن مشاركتها ضرورية للحصول على معلومات ومعايير للتحليل أساسها المشاركة الواسعة النطاق والحرّة لمجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة.

(1) A/HRC/47/35

(2) معلومات مقدمة في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، لإعداد هذا التقرير.

(3) A/73/365

(4) A/CONF.144/28/Rev.I

(5) ستُنشر المساهمات على الموقع الشبكي للمقرر الخاص، المتاح في <https://www.ohchr.org/es/calls-for-input/call-input-protection-lawyers>

8- ويعرب المقرر الخاص عن امتنانه لمعهد حقوق الإنسان التابع لرابطة المحامين الدولية، ومجلس نقابات المحامين الأوروبية، ومركز سيروس ر. فانس للعدالة الدولية، ومؤسسة كونراد أديناور على التعاون في تنظيم المشاورات الإقليمية مع المحامين وأعضاء المجتمع المدني، التي عُقدت خلال الفترة الممتدة بين تشرين الثاني/نوفمبر 2021 وكانون الثاني/يناير 2022، من أجل إعداد هذا التقرير. وشملت هذه المشاورات مناطق أوروبا، وآسيا، وأفريقيا، والشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، وآسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية. كما يشكر المقرر الخاص المركز الاستشاري الدولي لحقوق الإنسان التابع لمركز بحوث حقوق الإنسان والتعليم في جامعة أوتاوا على الدعم الملحوظ الذي قدّمه لإعداد هذا التقرير.

ثانياً- المعايير الدولية

ألف- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

9- تشير المادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية إلى الحق في المساواة أمام المحاكم وفي المثل أمام محكمة مختصة ومستقلة ومحيدة. وتتص الفقرة 3(ب) من هذه المادة على حق كل متهم في الاستعانة بمحام يختاره بحرية.

10- وتتص الفقرة 3 من المادة 14 على الحق في التمثيل القانوني، وتحدد ضمانات دنيا للأفراد المتهمين بارتكاب جريمة، بما في ذلك إمكانية الدفاع عن أنفسهم شخصياً أو الاستعانة بمحام من اختيارهم؛ وإخطارهم بحقوقهم في وجود من يدافع عنهم إن لم يكن لديهم محام، وتعيين محام للدفاع عنهم، كلما كانت مصلحة العدالة تقتضي ذلك، دون تحميلهم أجراً على ذلك إذا كانوا لا يملكون الموارد الكافية لدفعه.

11- وقد تؤدي مضايقة المحامين إلى انتهاكات لحقوق موكلهم، ومنها، في جملة أمور، الحق في المحاكمة وفق الأصول القانونية (المادة 14 من العهد)، والحق في الحرية واليقين القانوني (المادة 9 من العهد)، والحق في عدم التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة (المادة 7 من العهد).

12- وقد أقرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان⁽⁶⁾ بأن توافر أو عدم توافر المساعدة القانونية غالباً ما يحدد ما إذا كان في مقدور شخص ما الوصول إلى الإجراءات القضائية الملائمة أو المشاركة فيها بصورة هادفة.

13- وتشدد اللجنة، في تعليقها العام رقم 13(1984)، على أنه ينبغي أن يكون بإمكان المحامين أن يقدموا المشورة إلى موكلهم وأن يمثلوهم وفقاً لمعاييرهم وأفكارهم المهنية من دون أي قيود، أو تأثيرات، أو ضغوط، أو تدخلات لا مبرر لها. ويعزز هذا التفسير وجوب امتناع الدول الأطراف، للوفاء بالتزاماتها بموجب العهد، عن التدخل في الإجراءات القضائية، وكذلك عن التأثير على قدرة المحامين على إسداء المشورة إلى موكلهم وتمثيلهم، وعن الضغط عليهم أو التدخل في عملهم بأي شكل من الأشكال.

14- وأقر مجلس حقوق الإنسان، تماشياً مع القانون الدولي، بأنه يجب على جميع الدول أن تضمن استقلال المحامين وقدرتهم على القيام بمهامهم على النحو الواجب، عن طريق اعتماد تدابير فعالة في المجال التشريعي وفي مجال إنفاذ القانون أو غير ذلك من التدابير المناسبة، حسب الاقتضاء، حتى يتمكنوا من أداء مهامهم المهنية من دون تدخل أو مضايقة أو تهديد أو تخويف أيّاً كان نوعه⁽⁷⁾.

(6) التعليق العام رقم 32(2007)، الفقرة 10.

(7) قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 12/35.

باء - المبادئ الأساسية بشأن دور المحامين

- 15- وفقاً لما تنص عليه المبادئ الأساسية بشأن دور المحامين، يجب على الدول أن تكفل إمكانية أداء المحامين جميع مهامهم المهنية من دون تخويف أو عرقلة أو مضايقة أو تدخل غير مبرر، وعدم تعريضهم ولا التهديد بتعريضهم للملاحقة القانونية أو العقوبات الإدارية أو الاقتصادية أو غيرها بسبب اتخاذهم أي إجراء يتوافق مع واجبات مهنتهم وقواعدها وأخلاقياتها المعترف بها (المبدأ 16).
- 16- ووفقاً للمبدأ 18، لا يجوز أخذ المحامين، كنتيجة لأداء وظائفهم المهنية، بجريرة موكلهم أو قضاياهم.

جيم - الإعلان المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان

- 17- يهدف الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً، الذي اعتمده الجمعية العامة بتوافق الآراء في عام 1998، إلى حماية جميع المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم المحامون⁽⁸⁾. وينص هذا الإعلان بوضوح على أنه يجب على الدول أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لكفالة أن تحمي السلطات المختصة المدافعين عن حقوق الإنسان من جميع أشكال العنف، أو التهديد، أو الأعمال الانتقامية، أو التمييز بحكم القانون أو بحكم الواقع، أو الضغط، أو أي إجراء تعسفي آخر يتصل بالممارسة المشروعة للحقوق المنصوص عليها في هذا الإعلان (المادة 12).

دال - منظومة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان

- 18- تتبع حماية المحامين في منظومة البلدان الأمريكية من تفسير الصكوك الإقليمية لحقوق الإنسان، ولا سيما الأحكام المتعلقة بالحق في محاكمة عادلة ونزيهة، والحق في اللجوء إلى القضاء، والفصل بين السلطات، واحترام سيادة القانون⁽⁹⁾.
- 19- وفي منظومة البلدان الأمريكية، تنشأ الالتزامات باحترام استقلال المحامين عن الإعلان الأمريكي لحقوق الإنسان وواجباته، والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان⁽¹⁰⁾، والالتزامات المنصوص عليها في الميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية⁽¹¹⁾.
- 20- وتفسّر هذه الالتزامات وتطبيقاتها المؤسسات التي تشكل النظام الإقليمي لحماية حقوق الإنسان: لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، والقرارات الصادرة عن محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان والملزومة للدول الأطراف التي اعترفت باختصاص هذه المحكمة.

(8) قرار الجمعية العامة 144/53.

(9) لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، *Garantías para la independencia de las y los operadores de justicia. Hacia el fortalecimiento del acceso a la justicia y el estado de derecho en las Américas*، 2013؛ والرأي الاستشاري رقم OC-11/90 بشأن الاستثناءات من استفاد سبل الانتصاف المحلية (الفقرتان 1 و2) و(ب) من المادة 46 من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان)، 10 آب/أغسطس 1990، الفقرة 41؛ ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، قضية ريبيرون تروخييو ضد فنزويلا، الحكم الصادر في 30 حزيران/يونيه 2009، السلسلة "جيم"، العدد 197، الفقرتان 146 و147؛ ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، قضية تامبرانو بيليث وآخرين ضد إكوادور، الحكم الصادر في 4 تموز/يوليه 2007، السلسلة "جيم"، العدد 166، الفقرة 122.

(10) منظمة الدول الأمريكية، الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1969.

(11) منظمة الدول الأمريكية، لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، الميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية.

21- وتحدد الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان التزامات الدول بضمان تمكين أي شخص من التماس الحماية والعدالة فيما يتعلق بالأفعال التي تنتهك حقوقه. وتكفل المادة 8 من هذه الاتفاقية الحق في محاكمة عادلة أمام محكمة مستقلة ومحايدة، وتتص كذلك على تقديم المشورة القانونية لكل شخص متهم بارتكاب جريمة.

22- وينص الميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية، بدوره، على أن "الفصل بين السلطات العامة واستقلالها"⁽¹²⁾ يشكل أحد العناصر الأساسية للديمقراطية. وينص كذلك على أن احترام جميع الكيانات وقطاعات المجتمع سيادة القانون يشكل أيضاً مسألة أساسية للديمقراطية⁽¹³⁾.

هاء - النظام الأفريقي لحقوق الإنسان

23- تسرد المادة 45 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب مهام اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ومنها وضع مبادئ بشأن الحريات الأساسية وتفسير الميثاق الأفريقي. وبالإضافة إلى ذلك، تفرض المادة 26 على الدول الأطراف واجب كفالة استقلال المحاكم.

24- وفي عام 2003، وضعت اللجنة الأفريقية المبادئ والتوجيهات المتعلقة بالحق في محاكمة عادلة وفي الحصول على المساعدة القانونية في أفريقيا. ورغم أن هذه المبادئ غير ملزمة، فهي تدعو الدول إلى حماية المحامين لتمكينهم من أداء مهامهم المهنية من دون تدخل، وإلى احترام سرية بيانات موكلهم، ومنح ممارسي مهنة المحاماة إمكانية الوصول إلى المعلومات اللازمة لتمكينهم من تقديم مساعدة قانونية فعالة. كما توفر هذه المبادئ والتوجيهات للمحامين الحماية من المسؤولية الجنائية أو المدنية عن الإفادات التي يُدلون بها بحسن نية خلال المرافعات أو الإجراءات، وتكفل لهم الحق في جلسات استماع تأديبية سريعة وعادلة تُعقد أمام هيئة محايدة وفقاً لمدونة بشأن قواعد السلوك المهني⁽¹⁴⁾.

25- واستخدمت اللجنة الأفريقية الصلاحيات المخولة لها بموجب المادة 45 لإدانة الاعتداءات على المحامين، وعارضت هذه الاعتداءات بشكل منهجي. وقد عبّرت عن هذا الموقف بعدما تعرض المحامي الكيني المدافع عن حقوق الإنسان، ويلي كيماني، للاعتداء والقتل على يد الشرطة في عام 2016⁽¹⁵⁾. وأعلنت اللجنة أن الاعتداء على المحامين يخلق جواً من الخوف وانعدام الأمن، وأن هذه الأفعال تتعارض مع الحقوق التي يكفلها الميثاق الأفريقي. وبالإضافة إلى ذلك، طلبت اللجنة إلى السلطات الكينية إجراء تحقيق في هذه القضية، وتنفيذ إصلاحات لكفالة احترام الشرطة حقوق الإنسان وإعمالها بشكل تام، وتفاذي تكرار حوادث مماثلة. وفي حالة أخرى، جرى فيها ترحيل محامين ناشطين في مجال حقوق الإنسان من جمهورية تنزانيا المتحدة، حثت اللجنة الأفريقية هذا البلد على اتخاذ تدابير تصحيحية عاجلة⁽¹⁶⁾.

واو - النظام الأوروبي لحقوق الإنسان

26- تنص المادة 5 من اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان) على حق أي شخص محتجز في المثول فوراً أمام قاض للفصل في مشروعية احتجازه⁽¹⁷⁾.

(12) المرجع نفسه، المادة 3.

(13) المرجع نفسه، المادة 4.

(14) انظر <https://www.achpr.org/legalinstruments/detail?id=38> (بالإنكليزية).

(15) انظر <https://achpr.org/pressrelease/detail?id=129> (بالإنكليزية).

(16) انظر <https://www.achpr.org/pressrelease/detail?id=76> (بالإنكليزية).

(17) انظر https://echr.coe.int/Documents/Convention_SPA.pdf.

ورغم أن هذه المادة لا تشير صراحة إلى الحق في المساعدة القانونية، فإن السوابق القضائية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تنص على أنه يمكن الاستناد في إثبات وقوع انتهاك لهذا الحق إلى الاستبعاد التعسفي للمحامين حسب ملائمتهم للقضية⁽¹⁸⁾.

27- وتنص المادة 6 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان على حق المتهم في الدفاع عن نفسه شخصياً أو الاستعانة بمحام من اختياره. ووفقاً لهذه المادة، ينطوي الحق في محاكمة عادلة على استعانة المتهم بمحام من اختياره منذ لحظة توقيفه، على نحو ما قضت به المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان⁽¹⁹⁾. غير أن المحكمة ترى أن هذا الحق قد يخضع لقيود معينة عندما يتعلق الأمر بالمساعدة القانونية المجانية وكذلك عندما يتعين على المحاكم أن تقرر ما إذا كانت مصلحة العدالة تقتضي أن يتولى المحامي الذي تعيينه الدفاع عن المتهم⁽²⁰⁾.

28- وينبغي للسلطات الوطنية أن تأخذ في الاعتبار رغبة المتهم فيما يتعلق باختيار ممثله القانوني، ما عدا في حالة وجود أسباب وجيهة وكافية⁽²¹⁾. وفي غياب هذه الأسباب، قد يشكل فرض قيود على حرية اختيار محامي الدفاع انتهاكاً للمادة 6⁽²²⁾ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

29- وبالإضافة إلى ذلك، تكفل المادة 8 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان الحق في احترام الحياة الخاصة والحياة الأسرية. وترى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في سوابقها القضائية أن تفتيش مكان عمل المحامين بغرض العثور على أدلة لتجريم موكلهم يشكل انتهاكاً للمادة 8. كما ترى أن مفهوم "الحياة الخاصة" لا يستثني الأنشطة ذات الطابع المهني أو التجاري⁽²³⁾.

30- وشددت التوصية⁽²⁴⁾ رقم R(2000)21، الصادرة عن لجنة الوزراء التابعة لمجلس أوروبا، بدورها، على ضرورة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لاحترام وحماية وتعزيز حرية ممارسة مهنة المحاماة من دون تمييز ولا تدخل لا مبرر له من جانب السلطات أو عامة الناس، وفقاً للأحكام الواردة في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

31- وفي 30 كانون الثاني/يناير 2019، كلّفت لجنة الوزراء التابعة لمجلس أوروبا لجنته الأوروبية للتعاون القانوني بإعداد دراسة جدوى بشأن القيمة المضافة لاتفاقية أوروبية بشأن مهنة المحاماة. وقد حظيت هذه المبادرة بتأييد اللجنة الأوروبية للتعاون القانوني التابعة لمجلس أوروبا⁽²⁵⁾.

32- ووفقاً للمعلومات الواردة، ستتكلف لجنة خبراء، اعتباراً من ربيع عام 2022، وعلى مدى سنتين، بوضع مشروع صك قانوني يهدف إلى تعزيز حماية مهنة المحاماة والحق في ممارستها بحرية ومن دون أحكام مسبقة ولا عوائق. وسيعرض حينها على لجنة الوزراء في مجلس أوروبا لاعتماده.

33- وقد واكب المقرر الخاص تطور المبادرات التي برزت في سياق هذه العملية لإعداد اتفاقية، ويرحب بإنشاء لجنة الخبراء التي ستباشر عملها هذا العام والتي سيشارك المقرر الخاص والمنظمات

(18) A/71/348، الفقرة 26. المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، *ليبييف ضد روسيا*، الحكم الصادر في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2007.

(19) *أتريستين غوروسابيل ضد إسبانيا*، الحكم الصادر في 18 كانون الثاني/يناير 2022.

(20) *كرواسون ضد ألمانيا*، الحكم الصادر في 25 أيلول/سبتمبر 1992، الفقرة 29.

(21) المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، *فيتان ضد رومانيا*، الحكم الصادر في 25 آذار/مارس 2008، الدعوى 02/42084، الفقرة 59.

(22) المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، *دفورسكي ضد كرواتيا*، الحكم الصادر في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2015، الدعوى 11/25703، الفقرة 76.

(23) المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، *نيميتر ضد ألمانيا*، الحكم الصادر في 16 كانون الأول/ديسمبر 1992.

(24) انظر <https://rm.coe.int/16804c392c> (بالفرنسية).

(25) انظر <https://www.ccbe.eu/actions/european-convention-on-the-profession-of-lawyer/> (بالإنكليزية).

الرئيسية للمحامين في المنطقة في أعمالها بصفة مراقبين. ومن بين الأفكار المعرب عنها خلال هذه المرحلة الأولية، يلاحظ المقرر الخاص بشكل إيجابي المقترحات المتعلقة بفتح باب الانضمام إلى الاتفاقية المعنية أمام الدول غير الأعضاء في مجلس أوروبا. ومن شأن ذلك أن يعزز هذا الصك من خلال توسيع نطاقه الجغرافي ومنح مزيد من البلدان والسكان إمكانية الاستفادة من الحماية التي يوفرها.

ثالثاً - اتجاهات وأنماط التدخل في الممارسة الحرة لمهنة المحاماة

34- توجد عدة أنماط من التدخل في ممارسة مهنة المحاماة. وتكتسي المجالات التي يتناولها المدافعون عن حقوق الإنسان في القضايا المتعلقة بالأمن الداخلي أو بالفساد طابعاً حساساً للغاية. ومن المشاكل المطروحة أخذ المحامين تعسفاً بجريرة موكلهم.

ألف - المحامون المدافعون عن حقوق الإنسان

35- في عام 2021، أرسل المقرر الخاص رسائل إلى الاتحاد الروسي، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباكستان، وتركيا، ورواندا، وسري لانكا، والصين، وطاجيكستان، وغواتيمالا، والفلبين، والكاميرون، ولبنان، ومصر، والمغرب، ودولة فلسطين، بشأن حالات الاختفاء والاحتجاز والإكراه والتهديد التي يتعرض لها المحامون والمدافعون عن حقوق الإنسان⁽²⁶⁾.

36- وفي شباط/فبراير 2019، رعى البرلمان الأوروبي حلقة نقاش بشأن الاعتداءات على المحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان. ومن بين البلدان التي أشير إلى أنه يعرقل فيها نشاط المحامين على نحو قد يؤدي إلى اضطهادهم أو احتجازهم أنذربيجان وتركيا والصين وكازاخستان⁽²⁷⁾. وفي عام 2020، تعرض عدة محامين زيمبابويين للتوقيف والمضايقة بسبب أنشطتهم المهنية ودفاعهم عن حقوق الإنسان⁽²⁸⁾.

37- وفي عام 2018، حُكم على أربعة نشطاء كازاخستانيين في مجال حقوق الإنسان بالحبس بسبب أنشطتهم على شبكات التواصل الاجتماعي واحتجاجاتهم السلمية. وتعرض كل محاميهم لضغوط سياسية من جانب المدعين العامين وجهاز أمن الدولة والقضاة. واحتجاجاً من هؤلاء النشطاء على التهم الموجهة إليهم وعلى انتهاكات حقوقهم الإجرائية، قطع أحدهم شرايين يده خلال جلسات الاستماع. واتخذت المحكمة تدابير تأديبية ضد محاميه، بدعوى عدم منعه وقوع هذا الفعل اليائس⁽²⁹⁾.

38- وفي عام 2019، أدانت عدة منظمات التدابير التأديبية التي اتخذتها نقابة المحامين في أنذربيجان ضد محامية تدافع عن حقوق الإنسان. واعتبر معهد حقوق الإنسان التابع لرابطة المحامين الدولية وقف هذه المحامية عن العمل ومنعها من مواصلة مهنتها دليلاً على أن رئاسة نقابة المحامين في أنذربيجان لا تشجع ممارسة المحامين المدافعين عن قضايا حقوق الإنسان المهنة القانونية في هذا البلد⁽³⁰⁾.

(26) انظر الرسائل LBN 8/2021، وIRN 28/2021، وTJK 2/2021، وEGY 8/2021، وPSE 4/2021، وTUR 10/2021،

وLKA 2/2021، وRWA 1/2021، وGTM 5/2021، وMAR 4/2021، وEGY 5/2021، وIRN 16/2021، وRUS 7/2021، وPHL 3/2021، وTUR 9/2021، وIRN 12/2021، وCHN 4/2021، وPAK 3/2021، وCMR 1/2021. وكل الرسائل المشار إليها في هذا التقرير متاحة في <https://spcommreports.ohchr.org/Tmsearch/TMDocuments>.

(27) انظر <https://www.europarl.europa.eu/committees/en/hearing-on-attacks-on-the-legal-profession/product-details/20190131CHE05821> (بالإنكليزية).

(28) انظر <https://kubatana.net/2020/08/16/law-society-of-zimbabwe-statement-on-deteriorating-human-rights-situation-in-zimbabwe/> (بالإنكليزية).

(29) انظر <https://www.europarl.europa.eu/committees/en/hearing-on-attacks-on-the-legal-profession/product-details/20190131CHE05821> (بالإنكليزية).

(30) انظر <https://www.ibanet.org/article/CC9DBFCB-43B6-4A4F-86ED-201D6EFAD95A> (بالإنكليزية).

39- وفي بعض الأحيان، ترتكب جماعات سياسية منظمة وجماعات قومية أفعال عنف في حق المحامين، وكذلك على المدافعين الآخرين عن مختلف جوانب حقوق الإنسان. ففي أوكرانيا، أفادت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بأن هذه الجماعات شاركت في اعتداءات على قضاة، أو محامين أو نشطاء أو غيرهم ممن يُعتبرون "خونة" أو "انفصاليين"⁽³¹⁾.

40- وفي مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، تجدر الإشارة إلى بروتوكول الأمل، وهو مبادرة يقودها مركز العدالة والقانون الدولي. وهذه أول أداة دولية لتعزيز التصدي الفعال للتهديدات التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان. وتتناول هذه الأداة التهديدات التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون وغيرهم من المكلفين بصون الديمقراطية والتمتع الكامل بحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، بمن فيهم المحامون⁽³²⁾.

باء - القضايا المتعلقة بالأمن الداخلي

41- هيئات وقوات الأمن هي نفسها التي تتدخل أحياناً في عمل المحامين المشروع. وفي حالات أخرى، يساهم النظام القضائي نفسه في انتهاكات حقوق الإنسان المكفولة لممارسي مهام المحاماة. ولاحظ مجلس حقوق الإنسان، على سبيل المثال، استخدام محاكم عسكرية ومحاكم متخصصة في مكافحة الإرهاب أحياناً لإسكات هذه الفئة وتخويفها⁽³³⁾.

42- ووفقاً لإحدى منظمات حقوق الإنسان، تُجري النيابة العامة، في تركيا، تحقيقات وتقدم بشكل منهجي دعاوى ضد محامين بموجب قانون مكافحة الإرهاب رقم 3713، بسبب الأنشطة التي يقومون بها لأداء واجباتهم المهنية، حيث تأخذهم بالجرائم المزعومة المنسوبة لموكليهم⁽³⁴⁾. وأدانت منظمات دولية شتى لحقوق الإنسان الاعتداءات التي تُرتكب ضد ممارسي مهنة المحاماة استناداً إلى تشريعات مكافحة الإرهاب⁽³⁵⁾. فخلال الفترة الممتدة بين عام 2016 وعام 2022، حوكم أكثر من 1 600 محامٍ ووضِع 615 محامياً رهن الحبس الاحتياطي. وحُكم على ما مجموعه 474 محامياً بالحبس مدة 2 966 سنة بحجة انتمائهم إلى "منظمة إرهابية" (المادة 314 من قانون العقوبات)⁽³⁶⁾. ويشكل حبس المحامين احتياطياً وتوقيفهم وتفتيش منازلهم انتهاكاً لحقوق الإنسان عندما تستند هذه التدابير إلى مجرد افتراض ولا توجد أدلة تبررها⁽³⁷⁾.

43- وفي ميانمار، أُلقي القبض، في أعقاب انقلاب شباط/فبراير 2021، على المحامين الذين دافعوا عن المتظاهرين، وحُبسوا لدواعي الأمن القومي⁽³⁸⁾. ومنذ عام 2014، يتعرّض المحامون المصربون لموجات من القمع في خضم أزمة حقوق الإنسان الناجمة عن حملة القمع التي تشنها الحكومة على الإسلاميين،

(31) انظر ورقة غرفة الاجتماعات التي أعدتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا، المتاحة في <https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/regular-sessions/session40/list-reports> (بالإنكليزية فقط).

(32) انظر <https://cejil.org/comunicado-de-prensa/protocolo-de-la-esperanza-primera-herramienta-internacional-para-responder-a-las-amenazas-contras-las-personas-defensoras-de-los-derechos-humanos/>.

(33) A/HRC/44/54.

(34) انظر <https://hrw.org/report/2019/04/10/lawyers-trial/abusive-prosecutions-and-erosion-fair-trial-rights-turkey> (بالإنكليزية).

(35) انظر <https://fidu.it/language/en/turkey-third-party-intervention-to-the-echr-in-the-case-of-saglam-against-turkey/> (بالإنكليزية).

(36) ستُنشر المساهمات على الموقع الشبكي للمقرر الخاص، المتاح في <https://www.ohchr.org/es/calls-for-input/call-input-protection-lawyers>.

(37) المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، تيركان ضد تركيا، الدعوى 18/6158، الحكم الصادر في 29 أيلول/سبتمبر 2021.

(38) انظر https://www.ecba.org/extdocserv/projects/HR/20210315_HRC_ECBA_Myanmar.pdf (بالإنكليزية).

- ويُتهمون بأنهم إرهابيون. وقد تعرضوا مراراً للاحتجاز والاضطهاد لإجبارهم على تقاضي القضايا السياسية. وفي ذروة هذه الحملة، أي تشرين الثاني/نوفمبر 2015، تجاوز عدد المحامين المحبوسين 200 محام⁽³⁹⁾.
- 44- وفي العراق، تعرّض المحامون للعديد من حالات التخويف والتهديد والقتل في سياق الهجمات الإرهابية التي ترتكبها جماعات متمردة⁽⁴⁰⁾.
- 45- وخلال المشاورات المعقودة، أُفيد بأن الانتهاكات المرتكبة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، في الجمهورية العربية السورية، كثيراً ما تكون غير مباشرة وتتستر بالأمن أو تُرتكب بواسطة نقابة المحامين. وفي بعض مناطق البلد، تُرتكب الاعتداءات على المحامين مباشرة من قبل سلطات الأمر الواقع، وتكون، في كثير من الحالات، بدنية⁽⁴¹⁾.
- 46- واقتضت إجراءات مكافحة جائحة كوفيد-19، باعتبارها مسألة أمن وطني، فرض مجموعة من القيود على مهام المحامين. وبسبب التدابير المتخذة، تفاقمت في عدد كبير من البلدان الصعوبات التي يواجهها المحامون في إسداء المشورة إلى موكلهم. ولم تُعتبر هذه الوظيفة خدمة أساسية، مما حال دون توفير الخدمات القانونية وتلقي الزيارات في مراكز الاحتجاز. كما لوحظت انتهاكات لمبدأ سرية الاتصالات بين المحامين وموكلهم ولضمانات الحقوق ذات الصلة⁽⁴²⁾.
- 47- وفي لبنان، تعرض محام، في عام 2020، للضرب في وضوح النهار من قبل أفراد من قوى الأمن الداخلي، بدعوى انتهاكه أمر إغلاق بيروت. وخلال هذا الحادث، أُفيد بأن ضباط الأمن هددوا نقابة المحامين في بيروت ورئيسها⁽⁴³⁾. وفي جمهورية إيران الإسلامية، جرى بشكل غير قانوني استجواب محاميات مدافعات عن حقوق المرأة ونشطاء في مجال حقوق الإنسان انتقدوا سياسات الإغلاق التي اعتُمدت خلال الجائحة، بسبب دفاعهم عن آرائهم على شبكات التواصل الاجتماعي⁽⁴⁴⁾.

جيم - قضايا الفساد

- 48- يُخلف الفساد أثراً مباشراً على أعمال حقوق الإنسان بسبب عواقبه المباشرة على أداء مؤسسات الدولة. والعدالة المستقلة والفعالة هي الأداة الرئيسية المتاحة للمجتمعات للتحقيق في حالات الفساد والمعاقبة عليها بشكل فعال، وهو ما ترمي إليه الالتزامات الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- 49- وقد أشار المقرر الخاص إلى ذلك في عدة تقارير، ولا سيما في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة في عام 2017. وشدد المقرر الخاص، في معرض إشارته إلى وجاهة هذه الاتفاقية وأهميتها، على ما يلي⁽⁴⁵⁾: "بوصف هذه الاتفاقية أداة رئيسية للتصدي للفساد، يمكن القول بأنه ينبغي اعتبارها أيضاً صكاً دولياً أساسياً لحماية حقوق الإنسان، وبأنها تستحق، بالتالي، اهتماماً دائماً من جانب الهيئات المختصة في هذا المجال".

(39) انظر <http://www.aeud.org/2017/04/defendingandprotectinglawyers/#.WPna28Q-D-o.facebook> (بالإنكليزية).

(40) سَتَشْر المساهمات على الموقع الشبكي للمقرر الخاص، المتاح في <https://www.ohchr.org/es/calls-for-input/call-input-protection-lawyers>.

(41) معلومات مقدمة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لإعداد هذا التقرير.

(42) [A/HRC/47/35](https://www.ohchr.org/es/calls-for-input/call-input-protection-lawyers).

(43) انظر الرسالة LBN 7/2021.

(44) انظر https://ecba.org/extdocserv/projects/HR/20201204_JointstatementNasrin.pdf (بالإنكليزية).

(45) [A/72/140](https://www.ohchr.org/es/calls-for-input/call-input-protection-lawyers)، الفقرة 29.

50- وخلال العقود الأخيرة، تزايدت باطراد الأدلة على الفساد في آلية إقامة العدل في العديد من البلدان، فصار يُتصوّر أن القضاء ثاني أفسد مؤسسة بعد مؤسسة الشرطة⁽⁴⁶⁾. وفي جمهورية فنزويلا البوليفارية، وغواتيمالا، وغينيا الاستوائية، فُصل محامون وقضاة ومدعون عامون مكفون بمكافحة الفساد والجريمة المنظمة من وظائفهم وأُجبروا على العيش في المنفى بسبب جهودهم من أجل مكافحة الفساد في المجال السياسي⁽⁴⁷⁾.

51- وفي سلوفاكيا، بقي محامون رهن الحبس الاحتياطي أكثر من سنة بتهمة الدفاع عن أعضاء عصابات الجريمة المنظمة. وتدخلت نقابة المحامين من خلال صديق للمحكمة وطلبت احترام مبدأ عدم جواز مقاضاة أي شخص بسبب تقديمه خدمات قانونية⁽⁴⁸⁾.

52- وفي تموز/يوليه 2020، أُلقي القبض في بيروت على محام معروف بدفاعه عن المتظاهرين المناهضين للفساد، وتعرض للضرب الوحشي من قِبَل مجموعة من الأشخاص فيما يبدو أنه محاولة اغتيال. وتعرّض عدد كبير من المحامين اللبنانيين لحالات مماثلة⁽⁴⁹⁾.

53- وأُبلغ عن حالات مماثلة في السلفادور وغواتيمالا، حيث يتعرض ممارسو مهنة المحاماة للاعتداء وتشويه السمعة بسبب إبلاغهم عن حالات الفساد أو التجاوزات التي ترتكبها سلطات الدولة⁽⁵⁰⁾.

دال - أخذ المحامين بجريفة موكليهم

54- يتعلق الأمر عادة بمهنيين يدافعون عن قضايا سياسية وقضايا متعلقة بالأقليات القومية والدينية وحقوق الإنسان، في جملة قضايا أخرى. وقد سبق أن أخذ المحامون والمساعدون القانونيون الذين تعرضوا للضغط والاعتداء بجريفة موكليهم أو بخدمة مصالحهم⁽⁵¹⁾.

55- وأُبلغ محامون في غانا والكاميرون عن تعرضهم لهذه الممارسة، حتى لدى تقديمهم المساعدة لموكليهم في مركز للشرطة. فقد شعروا بالضغط والخوف من أن تعتبرهم الشرطة متواطئين في الجريمة المحتملة⁽⁵²⁾. وأفادت نقابات المحامين البلجيكية والألمانية والسلوفاكية والهنغارية والإيطالية والرومانية بأن أخذ المحامين بجريفة موكليهم أدى إلى الاعتداء عليهم بسبب ممارستهم مهامهم المهنية⁽⁵³⁾. وفي أوكرانيا، تعرض محامون لجرائم قتل لها صلة مباشرة بتمثيلهم متهمين في قضايا سياسية بارزة⁽⁵⁴⁾.

(46) المرجع نفسه، الفقرة 41.

(47) A/HRC/44/47 و A/75/172.

(48) سَتُنشر المساهمات على الموقع الشبكي للمقرر الخاص، المتاح في <https://www.ohchr.org/es/calls-for-input/call-input-protection-lawyers>.

(49) المرجع نفسه.

(50) معلومات مقدمة من مؤسسة كونراد أديناور في كانون الثاني/يناير 2021 لإعداد هذا التقرير.

(51) سَتُنشر المساهمات على الموقع الشبكي للمقرر الخاص، المتاح في <https://www.ohchr.org/es/calls-for-input/call-input-protection-lawyers>.

(52) معلومات مقدمة من معهد حقوق الإنسان التابع لرابطة المحامين الدولية في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، لإعداد هذا التقرير.

(53) سَتُنشر المساهمات على الموقع الشبكي للمقرر الخاص، المتاح في <https://www.ohchr.org/es/calls-for-input/call-input-protection-lawyers>.

(54) انظر <https://www.icj.org/wp-content/uploads/2020/05/Ukraine-Between-the-rock-and-the-anvil-Publications-Reports-Mission-report-2020-ENG.pdf> (بالإنكليزية).

56- وفي أيار/مايو 2021، أرسل المقرر الخاص رسالة إلى الاتحاد الروسي بشأن توقيف واحتجاز المحامي إيفان بافلوف، بسبب ممارسته المشروعة أنشطته المهنية دفاعاً عن أحد زعماء المعارضة المعروفين. ففي 30 نيسان/أبريل 2021، قام أفراد من دائرة الأمن الاتحادي بتفتيش غرفة السيد بافلوف في فندق بموسكو. كما فتشوا بيت السيد بافلوف، ومنزله الريفي الصيفي في منطقة سان بيترسبورغ، ومكتب الفريق 29. وأثناء عملية التفتيش، ادّعى أن أفراد دائرة الأمن الاتحادي صادروا معظم الوثائق المتعلقة بقضية حساسة سياسياً كان يعمل عليها، بما فيها معلومات مشمولة بمبدأ السرية بين المحامي وموكله⁽⁵⁵⁾.

رابعاً - أدوات التدخل المستخدمة

ألف - التدخل في نقابات المحامين أو رباطاتهم المهنية

57- يشكل تدخل الدولة المتزايد في تنظيم هيئات ورباطات المحامين وفي إدارتها وسير عملها إحدى المسائل التي تثير قلقاً خاصاً بالنسبة للمقرر الخاص، الذي سبق أن حلل في عام 2018 مختلف أشكال التدخل في استقلال نقابات المحامين⁽⁵⁶⁾. وسلط الضوء في تقريره على العقوبات القانونية أو الإدارية التي تمنع المحامين من إنشاء هيئات مهنية مستقلة أو الانضمام إليها، وانتقل إلى مشكلة الانتماء السياسي لأعضائها، ثم إلى مختلف أشكال تحكّم السلطة التنفيذية أو النظام القضائي في الالتحاق بالمهنة القانونية أو ممارستها، والتهديد بفرض تدابير تأديبية ضد أعضاء نقابات المحامين وتخويفهم. ويذكر المقرر الخاص السلطات الوطنية بأن عليها أن تدعم إنشاء نقابات المحامين وعملها من دون التدخل في هذه الإجراءات.

58- وفي زيمبابوي، جرى، في تموز/يوليه 2021، تعديل قانون المهنيين القانونيين، على نحو يزيد قدرة الحكومة على التأثير في نقابة المحامين في زيمبابوي من خلال التعيينات الوزارية ومراقبة التمويل الأجنبي⁽⁵⁷⁾. وفي عام 2021، أرسل المقرر الخاص رسالة إلى جمهورية إيران الإسلامية بشأن مجموعة من التدابير التشريعية الرامية إلى تقويض استقلال نقابات المحامين⁽⁵⁸⁾.

59- وفي تركيا، وردت معلومات بشأن 78 تحقيقاً ومحاكمةً جارية تخص ما لا يقل عن 68 عضواً من أعضاء نقابة المحامين في ديار بكر⁽⁵⁹⁾. وحُكم على رئيسي نقابة المحامين السابقين، فتحي غوموس ومحمد أمين أكثر، بالحبس مدة سبع سنوات وستة أشهر ومدة ست سنوات وثلاثة أشهر استناداً إلى تشريعات مكافحة الإرهاب⁽⁶⁰⁾.

60- وفي عام 2020، دخل حيز النفاذ القانون 7249، الذي يُعدل النظام الانتخابي لغرف المحامين، وهو ما يحد بشكل أكبر من استقلال نقابات المحامين ومهنة المحاماة⁽⁶¹⁾. وقد صدر هذا القانون بعد صدور البيان الصحفي لنقابة المحامين في أنقرة الذي انتقدت فيه تصريح المدير العام للشؤون الدينية الذي اتسم بخطاب

(55) انظر الرسالة 6/RUS.2021.

(56) A/73/365.

(57) ستُنشر المساهمات على الموقع الشبكي للمقرر الخاص، المتاح في <https://www.ohchr.org/es/calls-for-input/call-input-protection-lawyers>.

(58) انظر الرسالة 26/IRN.2021.

(59) انظر <https://arrestedlawyers.files.wordpress.com/2021/04/ahm-yillik-rapor-30-martt-1617614102.pdf> (بالإنكليزية).

(60) المرجع نفسه.

(61) انظر https://www.cbce.eu/fileadmin/speciality_distribution/public/documents/Statements/2020/EN_HRP_20201210_CCBE-Statement-on-the-situation-of-the-legal-profession-in-Turkey.pdf (بالإنكليزية).

الكرهية ضد المثليات والمتليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى، وبعد احتجاجات مسؤولي نقابات المحامين التركية⁽⁶²⁾.

61- وفي بيلاروس، بدأ في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 نفاذ القانون الجديد المتعلق بمهنة المحاماة⁽⁶³⁾، الذي يجيز للحكومة التدخل في تعيين قادة نقابات المحامين والهيئات التي تديرها⁽⁶⁴⁾. وجرى منع ما لا يقل عن 27 محامياً من ممارسة المهنة أو وقفهم عن العمل بسبب إدانتهم موجة القمع في هذا البلد⁽⁶⁵⁾. ويقوض ذلك بشكل مباشر استقلال القضاء وحرية ممارسة مهنة المحاماة⁽⁶⁶⁾.

62- وفي ليتوانيا، أطلقت السلطة التنفيذية عدة مبادرات تشريعية ضد نقابة المحامين في البلد. وتقرح هذه المبادرات، في جملة أمور، إصلاح الإجراءات التأديبية للمحامين، بإدخال تعديلات على قانون مهنة المحاماة، تمكّن وزارة العدل من التأثير في الإجراءات التأديبية. ويسعى مشروع قانون الخدمة المدنية إلى استبعاد نقابة المحامين من أي مهمة، مثل تنظيم مباريات نقابة المحامين، أو قبول التسجيل فيها، أو اتخاذ الإجراءات التأديبية⁽⁶⁷⁾. وفي السلفادور، يجري وضع قانون بشأن العملاء الأجانب قد يُستخدم، وفقاً لمنظمات سلفادورية ودولية، لتقييد الدفاع عن حقوق الإنسان⁽⁶⁸⁾.

63- وما فتئ المجتمع المدني في جمهورية فنزويلا البوليفارية يُندد بتحكم هيئات تابعة للدولة في نقابات المحامين. وأدعي أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة من خلال المجلس الانتخابي الوطني قد أدت إلى تقييد حريات نقابات المحامين عن طريق التحكم في عملياتها الانتخابية، مما أثر على استقلالها ونظام عملها الداخلي⁽⁶⁹⁾.

64- ومدونات الأخلاقيات المهنية من بين الأدوات الأخرى المستخدمة أحياناً لتخويف المحامين واضطهادهم. ويشدد المقرر الخاص على أن مدونات الأخلاقيات المهنية لنقابات المحامين يجب أن تحترم الحقوق الأساسية للمنتسبين إليها (كحرية التعبير، على سبيل المثال)، وأن تصوغها نقابات المحامين نفسها، وينبغي، في حالة وضعها بموجب قانون، استشارة ممارسي المهنة القانونية على النحو الواجب في جميع مراحل العملية التشريعية⁽⁷⁰⁾.

65- وفي العديد من المناطق، تمارس ضغوط على نقابات المحامين، مما يجبرها أحياناً على حذف منشوراتها وتعليقاتها على شبكات التواصل الاجتماعي⁽⁷¹⁾. ويتعارض هذا النوع من التصرفات تماماً مع المبادئ الأساسية بشأن دور المحامين.

(62) سَتَشَر المساهمات على الموقع الشبكي للمقرر الخاص، المتاح في <https://www.ohchr.org/es/calls-for-input/call-input-protection-lawyers>.

(63) انظر https://www.americanbar.org/groups/human_rights/reports/belarus--lawyers-under-threat--increasing-suppression-of-the-leg/ (بالإنكليزية).

(64) معلومات مقدمة من مجلس نقابات المحامين الأوروبية في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 لإعداد هذا التقرير.

(65) انظر <https://www.hrw.org/news/2021/10/26/belarusian-authorities-retaliate-against-lawyers-defending-human-rights> (بالإنكليزية).

(66) A/73/365.

(67) سَتَشَر المساهمات على الموقع الشبكي للمقرر الخاص، المتاح في <https://www.ohchr.org/es/calls-for-input/call-input-protection-lawyers>.

(68) معلومات مقدمة من مؤسسة كونراد أديناور لإعداد هذا التقرير.

(69) انظر <https://accesoaljusticia.org/la-toma-del-poder-en-los-colegios-de-abogados-de-venezuela-2000-2020/>.

(70) A/64/181، الفقرة 53.

(71) معلومات مقدمة من منطقة أفريقيا لإعداد هذا التقرير.

باء - الاعتداءات التي تستهدف سلامة المحامين وأفراد أسرهم البدنية والنفسية

- 66- نُدَّت رابطة دولية للمحامين بسياسات مضايقة ممارسي مهنة المحاماة في بعض البلدان. ففي عام 2021، رصد مجلس نقابات المحامين الأوروبية حالات اعتداء بدني ونفسي في 38 بلداً في العالم، أبرزها بيلاروس، وتركيا، وجمهورية إيران الإسلامية، والصين، والفلبين، ومصر⁽⁷²⁾.
- 67- وإلى جانب مكلفين آخرين بولايات مواضيعية في إطار مجلس حقوق الإنسان، أحال المقرر الخاص رسالة إلى حكومة تركيا، يُعرب فيها عن قلقه إزاء احتجاز 48 محامياً، وسبعة ممارسين للمحاماة، وأربعة قضاة مفصولين، وخريج حقوق واحد، في أنقرة، في أيلول/سبتمبر 2020⁽⁷³⁾.
- 68- وخلال الفترة الممتدة بين عامي 2015 و2020، أُحصيت 1323 جريمة قتل لمدافعين عن حقوق الإنسان، كثير منهم محامون. وأمريكا اللاتينية هي المنطقة الأكثر تضرراً، والمدافعون عن البيئة هم الضحايا الرئيسيون لهذه الجرائم⁽⁷⁴⁾. وفي هندوراس، أُفيد بأنه قُتل 162 محامياً خلال الفترة الممتدة بين عامي 2009 و2021⁽⁷⁵⁾.
- 69- وفي الفلبين، وُثقت 105 حالات اعتداء على ممارسي مهنة المحاماة، منذ عام 2016، نجا منهم 20 وتوفي 85⁽⁷⁶⁾. وفي آذار/مارس 2021، اعتمد مجلس الشيوخ الفلبيني قراراً يُدين جرائم القتل وأفعال العنف التي يتعرض لها أعضاء نقابات المحامين، ويحث على اتخاذ التدابير اللازمة لضمان سلامتهم وحمايتهم⁽⁷⁷⁾. ويرتبط الإفلات من العقاب في الفلبين، حسبما زُعم، بحملات مكافحة المخدرات. ويزيد عدم وجود تدابير فعالة احتمال عدم محاسبة مرتكبي هذه الاعتداءات.
- 70- وتتشأ عن هذا الوضع "ثقافة الإفلات من العقاب" التي ينتهك في إطارها مرتكبو هذه الاعتداءات حقوق المحامين وموكليهم من دون أن يعاقبوا. وقبل تعرض المحامين للاعتداء، وُصف معظمهم علناً بأنهم أعداء للدولة، باستخدام نعوت مثل "شيوعي" أو "إرهابي". ويشكل اقتران استخدام هذه النعوت بثقافة الإفلات من العقاب أحد التفسيرات الرئيسية لارتفاع معدل عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء في الفلبين⁽⁷⁸⁾.
- 71- وفي 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، انفجرت قنبلة أمام منزل والدَي محامية في جاكرتا الغربية. وكانت هذه المحامية قد أجرت تحقيقاً بشأن سياسيين لديهم أعمال تجارية في قطاع التعدين في بابوا الغربية. وهي تخضع حالياً لتحقيق جنائي بتهمة التحريض على الاحتجاجات في منطقة بابوا الغربية في عام 2019 ونشر معلومات مضللة بشأنها. وتعيش منذ ذلك الحين في المنفى في أستراليا⁽⁷⁹⁾.

(72) انظر https://www.ccbe.eu/fileadmin/speciality_distribution/public/documents/HUMAN_RIGHTS_LETTERS/_REPORTS_-_RAPPORPTS/2021/EN_2021_OVERVIEW-CCBE-LETTERS-2021.pdf (بالإنكليزية).

(73) انظر الرسالة TUR 18/2020.

(74) A/HRC/46/35.

(75) معلومات مقدمة من مركز فانس لإعداد هذا التقرير.

(76) انظر <https://defendlawyers.files.wordpress.com/2021/10/final-report-to-supreme-court-philippines-1-october-2021-1.pdf> (بالإنكليزية).

(77) الفلبين، قرار مجلس الشيوخ رقم 691، المؤرخ 24 آذار/مارس 2021. متاح في https://legacy.senate.gov.ph/lis/bill_res.aspx?congress=18&q=SRN-691 (بالإنكليزية).

(78) A/HRC/44/22.

(79) انظر https://www.ccbe.eu/fileadmin/speciality_distribution/public/documents/HUMAN_RIGHTS_LETTERS/Indonesia_-_Indonesie/2021/EN_HRL_20211203_Indonesia_Harassment-of-lawyer-Veronica-Koman.pdf (بالإنكليزية).

- 72- وخلال المشاورات المعقودة، سُلط الضوء على حالات محامين اضطروا إلى الفرار من بلدانهم بسبب تعرضهم لتهديدات، وآخرين تعرضوا لضغوط للتخلي عن بعض القضايا أو المرافعات، من خلال الضغط على أقاربهم المقيمين في البلد. وفي باكستان، وضعت السلطات الوطنية محامياً وأسرتته تحت حماية الشرطة. ورغم ذلك، يتلقى هذا المحامي وأسرتته تهديدات جديدة وذات مصداقية⁽⁸⁰⁾.
- 73- وفي أيلول/سبتمبر 2019، نددت الرابطة الوطنية للمحامين في أوكرانيا بحالة محام تعرض لتهديدات متكررة لشخصه ولأسرتته بسبب قبوله قضية بشأن مقتل قاض⁽⁸¹⁾. وفي البوسنة والهرسك، وقعت اعتداءات عديدة على محامين بسبب ممارسة مهامهم المهنية. ولم يجر حتى الآن تحديد هوية مرتكبي هذه الاعتداءات⁽⁸²⁾.
- 74- ويعرب المقرر الخاص عن قلقه البالغ إزاء ما كشفتته المشاورات المعقودة من نواتر حالات إفلات موظفي الدولة من العقاب لدى اعتدائهم على ممارسي مهنة المحاماة. ويتجلى هذا الإفلات من العقاب في حالات خطيرة مثل الاختفاء القسري أو الإعدام خارج نطاق القضاء⁽⁸³⁾.
- 75- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أعربت رابطة محامي الدفاع عن المحامين ومجلس نقابات المحامين الأوروبية عن قلقهما إزاء أفعال التعذيب المبلغ عنها التي تعرض لها محام إيراني مدافع عن حقوق الإنسان⁽⁸⁴⁾. وتلقى المقرر الخاص معلومات عن الارتقاع المزعوم لعدد حالات الاختفاء القسري للدفاعيين عن حقوق الإنسان في إقليم السند بباكستان⁽⁸⁵⁾.

جيم - تشويه السمعة المهنية من خلال وسائط الإعلام

- 76- كثيراً ما يتعرض للوصم أو التشهير في وسائط الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي المهنيون الذين يؤازرون ويمثلون أشخاصاً خاضعين للتحقيق أو متهمين في قضايا أمنية، في إطار قوانين مكافحة الإرهاب أو القضايا السياسية البارزة. ويقيد الضغط الناجم عن هذه الأفعال إلى حد كبير حرية المحامين والمساعدين القانونيين في ممارسة مهنتهم.
- 77- واستتكر عدد كبير من المهنيين الذين جرت استشارتهم تزايد حملات تشويه السمعة التي يتعرض لها على شبكات التواصل الاجتماعي المحامون والمساعدون القانونيون الذين يتولون الدفاع في القضايا التي تعتبرها السلطة السياسية حساسة⁽⁸⁶⁾. وتساهم مثل هذه التصرفات في إساءة فهم وسائط الإعلام والمجتمع هدف الدفاع القانوني وفي عدم فهم أن مهمة المهنيين الذين يضطلمون به هو تمثيل موكلهم، ولا يعني ذلك أن المحامي يوافق على أفعال موكله أو أنه يرتكب جريمة بسبب دفاعه عنه.

(80) انظر الرسالة PAK 9/2021.

(81) انظر - <https://www.icj.org/wp-content/uploads/2020/05/Ukraine-Between-the-rock-and-the-anvil-Publications-Reports-Mission-report-2020-ENG.pdf> (بالإنكليزية).

(82) انظر https://www.ccbe.eu/fileadmin/speciality_distribution/public/documents/HUMAN_RIGHTS_LETTERS/Bosnia_and_Herzegovina_-_Bosnie-Herzegovine/2017/EN_HRL_20170228_Bosnia_and_Herzegovina_Attacks_against_lawyers.pdf (بالإنكليزية).

(83) A/HRC/42/40 و A/HRC/44/22.

(84) انظر <https://lawyersforlawyers.org/en/joint-letter-on-the-reported-torture-of-payam-derafshan/> (بالإنكليزية).

(85) انظر الرسالة PAK 3/2021.

(86) معلومات مقدمة من مؤسسة كونراد أديناور لإعداد هذا التقرير.

78- ولاحظت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان أن إجراءات تجريم المحامين تقتزن، في بعض الأحيان، بأفعال سابقة مثل تصريحات كبار المسؤولين يتهمونهم فيها بارتكاب جرائم أو تنفيذ أنشطة خارج نطاق القانون، وذلك بغرض نزع صفة الشرعية عن عملهم وتشويه سمعتهم⁽⁸⁷⁾.

79- ولاحظ المقرر الخاص أن وسائل الإعلام ومستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي يستخدمون في بعض الأحيان عبارات ويصدرون أحكام قيمة تؤدي إلى زيادة الضغط على ممارسي مهنة المحاماة، وهذه ممارسة تشكل خطراً عليهم. ففي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، سُنت في عام 2016 حملة شارك فيها أعضاء البرلمان وبعض وسائل الإعلام لمضايقة محامي أستر الذين طلبوا إجراء تحقيق في الحوادث التي ارتكبتها الجنود البريطانيون في أيرلندا الشمالية⁽⁸⁸⁾. وفي جمهورية فنزويلا البوليفارية، أدى عدم استقلال نظام العدالة الجنائية إلى تزايد حالات الاعتداء التي يُفلت مرتكبوها من العقاب والتي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان بتحريض من الحكومة ووسائل الإعلام الموالية لها⁽⁸⁹⁾.

80- ووردت معلومات عن حملات لتشويه سمعة محامين مستقلين يقال إن سلطات الدولة تشنها لتقييد عمل المحامين في الاتحاد الروسي، وأذربيجان⁽⁹⁰⁾، وتركيا، والصين، والمكسيك⁽⁹¹⁾، وغيرها من الدول⁽⁹²⁾. وفي عام 2019، طالبت منظمات لحقوق الإنسان ونشطاء في المكسيك بالكف عن تشويه سمعة محامي آباء طلاب مدرسة أوتوتينايا لتدريب المدرسين البالغ عددهم 43 طالباً، بعد التصريحات التي أدلى بها الرئيس السابق للنيابة العامة في ولاية غيريرو، والتي ادعى فيها أن هذا المحامي يعرقل التحقيقات ويستغل الدفاع عن أسر الطلاب المختفين لأغراض ربحية⁽⁹³⁾.

دال - الإجراءات التأديبية

81- شدّد المقرر الخاص مراراً على ضرورة اتخاذ الإجراءات التأديبية ضد المحامين وفقاً ل ضمانات المحاكمة وفق الأصول القانونية المنصوص عليها، ضمن جملة معايير أخرى، في المادة 14 من العهد⁽⁹⁴⁾. ومن اللازم بالتالي التشديد على وجوب إسناد صلاحية فرض عقوبات تأديبية على المحامين إلى هيئة مستقلة. ويقضي مبدأ القاضي الطبيعي أيضاً أن تكون الهيئة التأديبية منشأة مسبقاً بموجب قانون.

(87) Criminalización de defensores y defensoras de derechos humanos، الوثيقة رقم 15/49، 31 كانون الأول/ديسمبر 2015، الفقرة 15.

(88) ستنشر المساهمات على الموقع الشبكي للمقرر الخاص، المتاح في <https://www.ohchr.org/es/calls-for-input/call-input-protection-lawyers>.

(89) انظر https://www.ccbe.eu/fileadmin/speciality_distribution/public/documents/HUMAN_RIGHTS_LETTERS/Venezuela_-_Venezuela/2015/EN_HRL_20151105_Venezuela_attacks_on_lawyers_2_.pdf (بالإنكليزية).

(90) انظر الرابط <http://www.hrw.org/en/europecentral-asia/azerbaijan>، حيث تتاح المعلومات المقدمة من منظمة هيومن رايتس ووتش عن أذربيجان. وانظر، على وجه التحديد، <https://www.hrw.org/report/2010/10/26/beaten-blacklisted-and-behind-bars/vanishing-space-freedom-expression-azerbaijan> (بالإنكليزية).

(91) معلومات مقدمة من مركز فانس لإعداد هذا التقرير.

(92) ستنشر المساهمات على الموقع الشبكي للمقرر الخاص، المتاح في <https://www.ohchr.org/es/calls-for-input/call-input-protection-lawyers>.

(93) انظر https://hchr.org.mx/onu_dh_medios/investigador-que-dudo-de-la-version-de-la-pgr-sobre-los-43-se-dice-perseguido/.

(94) A/HRC/38/38، الفقرة 63؛ و A/HRC/26/32، الفقرة 90؛ و A/HRC/11/41، الفقرة 61.

82- وتترتب على الاحتجاج بأسس غامضة لفرض تدابير تأديبية تفسيرات فضفاضة أو تعسفية للغاية، قد تقوض حرية ممارسة مهنة المحاماة. كما يمكن أن يؤدي استخدام صياغات فضفاضة للغاية إلى عدم اليقين وعدم إمكانية التنبؤ فيما يتعلق بالسلوك الذي يستوجب اتخاذ تدابير تأديبية، وفي ذلك انتهاك لمبدأ الشرعية⁽⁹⁵⁾. كما يجب أن ينطبق على القضايا التأديبية، مع تعديل ما يلزم تعديله، مبدأ الشرعية وإمكانية التنبؤ ومبدأ وجوب تفسير القانون تفسيراً دقيقاً، الذي ينطبق على القضايا الجنائية⁽⁹⁶⁾.

83- ويُمنع المحامون، في بعض الأحيان، من ممارسة مهنتهم بصفة مؤقتة أو نهائية من دون احترام مبدأ المحاكمة وفق الأصول القانونية، أو من دون قرار نهائي صادر عن هيئة للمحامين استناداً إلى أسس قانونية ذات صلة أو أدلة تبرر اتخاذ عقوبة تأديبية تقضي إلى الطرد من الهيئة. ففي عام 2020، مُنعت محامية في جمهورية تنزانيا المتحدة من مزاوله مهنتها، حسبما زُعم، بسبب تصريحات أدلت بها بحسن نية في إطار ممارستها المشروعة لمهنة المحاماة⁽⁹⁷⁾.

84- ووثق المقرر الخاص حالات عديدة اتخذت فيها السلطة التنفيذية إجراءات لتطبيق تدابير تأديبية ضد محامين⁽⁹⁸⁾. ففي هنغاريا، أُفيد بأن مجموعة من المحامين مُنعت، في عام 2018، من ممارسة المهنة القانونية، وقُيدت حقوقهم في الانضمام إلى نقابات مهنية⁽⁹⁹⁾.

85- ورأت المحكمة العليا في البرازيل، في سابقتها الملزمة رقم 5، أن عدم توفر دفاع تقني بسبب عدم حضور محامي الدفاع خلال الإجراءات التأديبية لا يخالف الدستور. ومثل هذا التفسير يضعف مهنة المحاماة، إذ يمكن معاقبة المحامين خلال الإجراءات الإدارية. وحتى تستوفي هذه الإجراءات المعايير الدولية، ينبغي مراعاة مبادئ المحاكمة وفق الأصول القانونية، والمحاكمة العادلة، والاستماع إلى جميع الأطراف⁽¹⁰⁰⁾.

86- وفي بلدان مثل الاتحاد الروسي⁽¹⁰¹⁾، وأذربيجان⁽¹⁰²⁾، وجمهورية تنزانيا المتحدة⁽¹⁰³⁾، وكازاخستان⁽¹⁰⁴⁾، وكينيا⁽¹⁰⁵⁾، وملديف⁽¹⁰⁶⁾، والهند⁽¹⁰⁷⁾، واليابان⁽¹⁰⁸⁾، تزايد، بسبب شكاوى مقدمة من السلطات،

(95) A/75/172، الفقرة 17.

(96) محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، قضية *لوبيث لوني وآخرين ضد هندوراس*، الحكم الصادر في 5 تشرين الأول/أكتوبر 2015، الفقرة 257.

(97) انظر الرسالة TZA 5/2020.

(98) A/HRC/23/43/Add.3، وE/CN.4/2006/52/Add.3، وA/73/365.

(99) معلومات مقدمة من مجلس نقابات المحامين الأوروبية لإعداد هذا التقرير.

(100) ستُنشر المساهمات على الموقع الشبكي للمقرر الخاص، المتاح في <https://www.ohchr.org/es/calls-for-input/call-input-protection-lawyers>.

(101) انظر https://ehrac.org.uk/wp-content/uploads/2021/03/EHRAC-Azerbaijani_Resource_guide_01-2.pdf (بالإنكليزية). وانظر أيضاً <https://www.ohchr.org/es/calls-for-input/call-input-protection-lawyers>.

(102) انظر <https://www.hrw.org/news/2021/09/27/russia-three-human-rights-groups-penalized> (بالإنكليزية).

(103) ستُنشر المساهمات على الموقع الشبكي للمقرر الخاص، المتاح في <https://www.ohchr.org/es/calls-for-input/call-input-protection-lawyers>.

(104) المرجع نفسه.

(105) المرجع نفسه.

(106) المرجع نفسه.

(107) انظر <https://www.icj.org/maldives-authorities-must-end-assault-on-the-legal-profession/> (بالإنكليزية).

(108) انظر الرسالة TZA 2/2021.

عدد الإجراءات التأديبية ضد المحامين الذين يدافعون عن قضايا حقوق الإنسان أو قضايا سياسية حساسة. ففي الاتحاد الروسي، يستتبع اعتبار محام "عميلاً أجنبياً" تقديم السلطات طلباً لبدء إجراءات تأديبية لمنعه من مزاولته مهنته، على نحو ما حصل في حالة محامي مُعارضٍ معروفٍ سبقت الإشارة إليها⁽¹⁰⁹⁾.

87- وسلط محامون في بلدان مثل بيلاروس⁽¹¹⁰⁾ وتركيا⁽¹¹¹⁾ الضوء على عدم منح فئات معينة من المهنيين رخصة ممارسة المهنة، لاعتبار أنشطتهم مرتبطة بمجالات معينة مثل الدفاع عن حقوق الإنسان، أو مكافحة الفساد، أو الدفاع عن الأقليات. ويشكل ذلك مساساً بحرية ممارسة المهنة وعقوبة مَنعَة⁽¹¹²⁾.

88- إن عدم منح رخص ممارسة المهنة للمحامين المرتبطين بقضايا معينة يُعرض للخطر الأجيال القادمة من المحامين المهتمين بالدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية⁽¹¹³⁾. ففي عام 2021، ألغت لجنة اعتماد ممارسي مهنة المحاماة في بيلاروس رخص خمسة محامين بدعوى تقديمهم خدمات قانونية لزعماء المعارضة والمتظاهرين السلميين⁽¹¹⁴⁾.

89- ويشكل تطبيق التدابير التأديبية سلاحاً خطيراً في أيدي الحكومات، إذ يُجيز لها ذلك التأثير في النشاط المهني للمحامين، ولا سيما إذا كانوا يدافعون عن قضايا ضد الدولة أو يمثلون موكلين في قضايا قد تمس بشعبية هذه الحكومات⁽¹¹⁵⁾. ويشكل إنشاء نظام مستقل للنظر في إجراءات تطبيق تدابير تأديبية في حالات الانتهاكات المزعومة لقواعد الأخلاقيات المهنية عاملاً مهماً في استقلال مهنة المحاماة⁽¹¹⁶⁾.

هاء - استخدام النظام القضائي و/أو قوات الشرطة

90- خلال الفترة الممتدة بين عام 2020 وعام 2021، تلقى المقرر الخاص شكاوى بشأن تعرض المحامين للضغط والتوقيف والمضايقة وغير ذلك من الممارسات بسبب مزاولتهم مهامهم المهنية بصفة مشروعة في بلدان مثل الاتحاد الروسي، وباكستان، وبيلاروس، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورومانيا، وزمبابوي، والفلبين، وكابو فيردي، والكويت، وهاتي⁽¹¹⁷⁾.

91- وفي الفلبين، جرى التنديد مراراً وتكراراً بالحكومة بسبب مضايقة المحامين وإفلات مرتكبي جرائم قتل عشرات المحامين خلال الجائحة من العقاب. وارتكبت هذه الهجمات أساساً أعضاء فريق مكافحة التمرد التابع للرئيس، وكذا وكالات الأمن القومي وقوات أمن الدولة⁽¹¹⁸⁾.

(109) انظر <https://lawyersforlawyers.org/en/russian-federation-authorities-must-cease-harassment-of-lawyer-ivan-pavlov/> (بالإنكليزية).

(110) ستُنشر المساهمات على الموقع الشبكي للمقرر الخاص، المتاح في <https://www.ohchr.org/es/calls-for-input/call-input-protection-lawyers>.

(111) المرجع نفسه.

(112) A/75/172.

(113) انظر <https://www.omct.org/en/resources/reports/control-over-lawyers-threatens-human-rights> (بالإنكليزية).

(114) انظر الرسالة BLR 5/2021.

(115) A/73/365، الفقرة 71.

(116) A/71/348، الفقرتان 94 و95؛ وA/64/181، الفقرات من 55 إلى 58.

(117) انظر الرسائل TZA 5/2020، HTI 3/2020، وRUS 9/2020، وKWT 1/2021، وROU 1/2021، وRUS 6/2021، والفقرتان 94 و95؛ وZWE 4/2020، وBLR 9/2020، وCPV 1/2021، وPAK 9/2021، وA/HRC/47/35 أيضاً.

(118) A/HRC/47/35، الفقرة 34.

- 92- وفي كابو فيردى، أُلقي القبض، في آذار/مارس 2021، على المحامي م. بينتو مونتيرو، بسبب ممارسته المشروعة لأنشطته المهنية كمحام لدبلوماسي من جمهورية فنزويلا البوليفارية⁽¹¹⁹⁾. وفي رومانيا، حُكِم على السيد روبرت روسو بالحبس خمس سنوات، بسبب ممارسته المشروعة لمهامه⁽¹²⁰⁾.
- 93- وفي بيلاروس، وردت معلومات عن استمرار تجريم المحامين والصحفيين، حيث اتُّهم كثير منهم بارتكاب جرائم اقتصادية، أو قُيد حقهم في حرية التعبير، بسبب تقديمهم المساعدة القانونية للمتظاهرين، أو نشاطهم المجتمعي المدني، أو الصحفيين بعد انتخابات آب/أغسطس 2020⁽¹²¹⁾.
- 94- وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، أُبلغ عن حالات اعتداء على المحامين ومساسٍ باستقلال مهنة المحاماة. ومُنِع المحامون جبرا كامبولي، وإدسون كيلاتو، وتيتو إيليا ماغوتي من ممارسة مهنتهم واحتُجزوا، على التوالي، بسبب الدفاع عن زعماء المعارضة السياسية، والدفاع عن حقوق الإنسان، وانتقاد نظام العدالة في البلد⁽¹²²⁾.

واو- السرية المهنية وعمليات التفتيش والمصادرة

- 95- تلقى المقرر الخاص معلومات بشأن تدخل السلطات العامة في حرية ممارسة مهنة المحاماة من خلال تفتيش مكاتب المحامين أو اعتراض الاتصالات بين المحامين وموكليهم بقصد استخدامها لاحقاً في المحاكمة⁽¹²³⁾.
- 96- ففي بلجيكا، أُبلغ عن حالات حُصِّل فيها بطريقة غير مشروعة أثناء تفتيش مكاتب محامين على وثائق لا صلة لها بالغرض من عملية التفتيش، وذلك لاستخدامها في قضايا أخرى⁽¹²⁴⁾. وفي كرواتيا، لا توجد استثناءات قانونية فيما يتعلق باحترام السرية المهنية، ولكن المحامين يُجبرون في بعض الحالات على الكشف عن معلومات لهيئة مكافحة غسل الأموال في حالة وجود شبهة⁽¹²⁵⁾. وأُعربت نقابة المحامين في رومانيا، في عام 2020، عن قلقها إزاء انتهاك حقوق المحامين المتعلقة بالسرية المهنية، حيث يجري استدعاؤهم إلى جلسات استماع كشهود في القضايا المباشرة ضد موكلهم، وتنفيذ عمليات تفتيش تعسفية لمكاتبهم المهنية تُصادر خلالها وثائق، بصرف النظر عما إذا كانت لها صلة بالتحقيق أم لا⁽¹²⁶⁾.
- 97- وفي حزيران/يونيه 2020، أبرز تقرير مجلس نقابات المحامين الأوروبية أن مكتب المدعي العام المالي الوطني في فرنسا فحص التسجيلات المفصلة للمكالمات الهاتفية للعديد من مكاتب المحاماة، ومنها مكتب وزير العدل، بغية معرفة وتحديد هوية موظفين في السلطة القضائية يُحتمل أنهم قدّموا معلومات إلى شخصين، كلاهما محاميان ومطوران أيضاً في قضية يجري التحقيق فيها⁽¹²⁷⁾.

(119) انظر الرسالة CPV 1/2021.

(120) انظر الرسالة ROU 1/2021.

(121) انظر الرسالة BLR 4/2021.

(122) انظر الرسالة TZA 2/2021.

(123) ستُنشر المساهمات على الموقع الشبكي للمقرر الخاص، المتاح في <https://www.ohchr.org/es/calls-for-input/call-input-protection-lawyers> وانظر أيضاً <https://rm.coe.int/cdcj-2020-8e-add1-feasibility-study-profession-of-lawyer/1680a1c757> (بالإنكليزية).

(124) انظر https://www.cbce.eu/fileadmin/speciality_distribution/public/documents/ROL/RoL_Position

[papers/EN_RoL_20210326_CCBE-contribution-for-the-RoL-Report-2021.pdf](https://www.cbce.eu/fileadmin/speciality_distribution/public/documents/ROL/RoL_papers/EN_RoL_20210326_CCBE-contribution-for-the-RoL-Report-2021.pdf) (بالإنكليزية).

(125) المرجع نفسه.

(126) المرجع نفسه.

(127) المرجع نفسه.

وفي فرنسا، قضت الدائرة الجنائية في محكمة النقض بجواز مصادرة المراسلات بين المحامي وموكله في إطار عمليات التفتيش المقررة، ما لم تتعلق بممارسة الحق في الدفاع⁽¹²⁸⁾.

98- وخلال سريان تدابير الطوارئ المتخذة لمواجهة جائحة كوفيد-19، انتهك بعض الدول امتيازات السرية بين المحامين وموكليهم. وحدث ذلك في سجون مختلفة، حيث جرى اعتراض المحادثات، مما حال دون مزولة المحامين مهامهم بحرية⁽¹²⁹⁾.

99- وينتهك هذا النوع من التصرفات مبدأ السرية الذي ينبغي أن يحكم العلاقة بين المحامي وموكله، وكذلك مبدأ المحاكمة وفق الأصول القانونية. والهدف المتوخى من مبدأ السرية هو حماية الاتصالات الشفوية والخطية بين المحامين وبين المحامين وموكليهم.

خامساً- الاستنتاجات

100- يشكل جميع ممارسي مهنة المحاماة، سواء كانوا محامين رسميين أم غير رسميين، عنصراً أساسياً في حماية سيادة القانون وتوطيدها.

101- وتشكل المبادئ والمعايير الدولية المتعلقة باستقلال المهنة القانونية وممارستها بحرية، ولا سيما المبادئ الأساسية بشأن دور المحامين، عناصر أساسية يجب أن تكون بمثابة دليل لممارسي مهنة المحاماة، وكذلك لنقاباتهم أو رابطاتهم المهنية، وأن تحظى، في الوقت ذاته، بالاحترام التام من جانب سلطات الدولة.

102- ويجب على الدول أن تكفل لهؤلاء الأشخاص إمكانية ممارسة مهنتهم من دون قيود لا مبرر لها. ولهذا الغرض، ينبغي لها اتخاذ التدابير اللازمة لتمكينهم من أداء مهامهم المهنية من دون أي تدخل أو مضايقة أو تهديد أو تخويف.

103- وفي كثير من البلدان، تكفل التشريعات للمحامين ممارسة أنشطتهم المهنية بحرية واستقلالية. غير أنه لا يُمتثل في كثير من الأحيان على النحو الملائم لواجب ضمان الحقوق. ولكفالة الامتثال الكامل للالتزامات المنصوص عليها في المبادئ الأساسية بشأن دور المحامين وفي التشريعات المحلية، لا بد من وجود ضمانات مؤسسية وقانونية فعالة تكفل استقلال القضاء الذي لا غنى عنه.

104- وترتكب أفعال الاعتداء والتخويف التي يتعرض لها ممارسو مهنة المحاماة جهات فاعلة مختلفة، منها هيئات الدولة ومؤسساتها، وعصابات الجريمة المنظمة، وفي بعض الحالات، نقابات المحامين نفسها.

105- وبذريعة الحفاظ على الأمن القومي أو مكافحة الإرهاب أو الفساد أو التصدي للجائحة، قيّدت السلطات في بعض البلدان عمل المهنيين القانونيين. وتكون هذه القيود شديدة القسوة عندما يكون الحيز المتاح للمجتمع المدني للاحتجاج والمشاركة كذلك محدوداً. وأكثر الحالات إثارة للقلق عادة هي حالات من يسعون إلى تعزيز المساءلة والشفافية ومن يعملون في مجال حقوق الإنسان.

(128) انظر <https://www.legifrance.gouv.fr/juri/id/JURITEXT000042619502> (بالفرنسية).

(129) انظر - <https://www.icj.org/wp-content/uploads/2020/06/CIS-Justice-and-coronavirus-Advocacy-Analysis-brief-ENG-2020.pdf> (بالإنكليزية)، الفقرة 21.

106- وتزايدت إلى حد كبير الاعتداءات على فئات المحامين الذين يدافعون عن قضايا معينة في كثير من البلدان في الآونة الأخيرة. وكثيراً ما يتعرض للتهديد والاعتداء وحتى للقتل من يمارسون بصفة خاصة مهنة المحاماة في مجموعة من المجالات مثل ممارسة الحق في حرية التعبير أو الحقوق السياسية، والدفاع عن حقوق الإنسان، وعن البيئة، وحقوق المرأة، والأقليات الإثنية، وحقوق المثليين والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى.

107- وأصبحت الإجراءات القانونية الرامية إلى تقييد مزاولة المحامين والمساعدين القانونيين مهامهم بحرية ممارسة شائعة في العديد من مناطق العالم. وقد يُنفذ ذلك حتى من خلال تدخل السلطة التنفيذية في هيئات اتخاذ القرارات المتعلقة بمهنة المحاماة أو من خلال التدخل التشريعي.

108- ولا تجرى أحياناً تحقيقات ملائمة في الوقت المناسب بشأن التهديدات أو الاعتداءات التي تستهدف ممارسي مهنة المحاماة، وقد تتأخر إجراءات التحقيق، وتضيع فرصة جمع الأدلة لملاحقة المسؤولين عن هذه الأفعال ومعاقبتهم.

109- ويقتضي الأمر من الدول أن تتصدى بشكل أكثر اتساقاً وفعالية لحالات المراقبة، والتهديد، والمضايقة، والإعدام من دون محاكمة، والوصم، والتجريم، والاعتداء، والاستهداف التي تتعرض لها فئات معينة من ممارسي مهنة المحاماة.

110- ويُعتبر منع المحامين في بعض البلدان من مزاولة مهنتهم نمطاً من أنماط القمع الذي تمارسه السلطات ضد المحامين الذين يدافعون عن قضايا حقوق الإنسان، أو عن أعضاء المعارضة السياسية، أو المتظاهرين، أو يعملون من أجل تعزيز المبادئ الأساسية لسيادة القانون وحقوق الإنسان.

111- ولا يقوض هذا المنع التعسفي من مزاولة مهنة المحاماة سيادة القانون بصفة عامة فحسب، بل ينتهك أيضاً حقوق الإنسان المكفولة لهؤلاء المحامين، وكذلك المبادئ الأساسية التي تحمي استقلال القضاء ومهنة المحاماة.

سادساً- التوصيات

112- يجب على الدول أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان الممارسة الكاملة لمهنة المحاماة، أياً كانت الظروف، على نحو يمكّن المحامين من ممارسة حقوقهم وواجباتهم المهنية المشروعة بلا خوف من الانتقام ومن دون أي قيود، بما في ذلك المضايقة القضائية.

113- وتشمل الجوانب الأخرى لواجب ضمان الحقوق الذي يقع على عاتق الدول كفالة سلامة المحامين وأفراد أسرهم البدنية والنفسية وأمنهم. ويعني ذلك اتخاذ تدابير فعالة من أجل التنفيذ الكامل، في القانون والممارسة، للمبادئ الأساسية بشأن دور المحامين وغيرها من المعايير المتعلقة باستقلال مهنة المحاماة.

114- ويجب على الدول أن تصمم وتنفذ تدابير لتفادي أخذ المحامين بجريرة موكلهم أو بالقضايا التي يدافعون عنها.

115- وينبغي للدول أن تولي اهتماماً خاصاً للقضايا والمنازعات التي يكون فيها المهنيون القانونيون مستهدفين إلى حد كبير بسبب حساسية القضايا القانونية التي يدافعون عنها. ويشكل أثر الاعتداءات التي يتعرض لها المحامون الذين يدافعون عن قضايا حساسة عائقاً أمامهم ويُضعف قدرتهم على أداء مهامهم المهنية بصفة عامة.

116- وينبغي للدول أن تراجع أو تعدل التشريعات التي قد تمس باستقلال المحامين وممارسة مهنتهم بحرية، أو تمتنع عن اعتماد تشريعات من هذا القبيل، ولا سيما في مجال مكافحة الإرهاب، وحفظ الأمن، ومكافحة المخدرات، والتصدي للجائحة.

117- ويجب أن تكون الهيئات التأديبية المكلفة بمعالجة وتسوية حالات الانتهاكات المزعومة للواجبات المهنية مستقلة عن السلطة السياسية، ولا سيما عن السلطة التنفيذية، بما فيها وزارة العدل وغيرها من الهيئات الحكومية. وينبغي أن تشمل تركيبة الهيئات والكيانات التأديبية وتلك المكلفة بالمراقبة ممارسين لمهنة المحاماة. وفي البلدان التي تكون فيها الهيئات التأديبية مرتبطة مباشرة بالسلطة التنفيذية، أو تابعة لها، أو تضم عدداً مهماً من ممثلي هذه السلطة، ينبغي مراجعة المعايير القانونية التي تنظم هذه الهيئات لضمان استقلالها الفعلي.

118- ويجب أن تكون نقابات المحامين رابطات مهنية مستقلة وقائمة بذاتها منشأة من أجل تعزيز وحماية استقلال المحامين وسلامتهم وضمان مصالحهم المهنية. ويجب على الدول أن تعترف بوضعها وبالرول المهم الذي تضطلع به وأن تدعمها وتمتنع عن التدخل في عملها وسيرها⁽¹³⁰⁾.

119- ويجب أن يكون قبول المترشحين لممارسة مهنة المحاماة مقنناً، وأن تكون إجراءاته واضحة، وشفافة، وموضوعية.

120- ويجب على الدول أن تمتنع عن التدخل في عمليات القبول، إذ ينبغي أن تُشرف نقابات المحامين بشكل مباشر ومستقل على هذه العمليات وكذلك على إجراءات منح رخص مزاولة هذه المهنة⁽¹³¹⁾.

121- وينبغي للدول أن تنفذ سياسات للتواصل من أجل توعية السكان والرأي العام على حد سواء بأهمية احترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والفصل بين السلطات، وبضرورة ممارسة المحامين مهنتهم بشكل مستقل ومن دون أي تدخل لا مبرر له.

122- ويحث المقرر الخاص السلطات الوطنية على أن تنفذ فوراً التدابير اللازمة لوضع حد لما يتعرض له ممارسو المهام الخاصة بمهنة المحاماة بصفة عامة من تهديدات ومضايقة ومعاملة سيئة. ويحثها، بصفة خاصة، على ضمان التحقيق مع أفراد قوات وهيئات أمن الدولة المحتمل تورطهم في هذه الانتهاكات ومحاسبتهم.

123- ويحث المقرر الخاص النيابات العامة على أن ترصد عن كثب الحالات والقضايا التي قد يجري فيها تجريم المحامين بسبب ممارستهم مهامهم. ويدعو أيضاً إلى إصدار التعليمات المناسبة إلى مكتب المدعي العام بالامتناع، لدى وقوع حالات من هذا القبيل، عن مباشرة دعاوى كيدية ضد ممارسي المهنة القانونية الذين ينتقدون موظفي الدولة ومؤسساتها في إطار أداء مهامهم باستقلالية وممارسة حقهم في حرية التعبير.

124- وفي إطار مجلس أوروبا، سَتُعد لجنة خبراء، اعتباراً من هذا العام، مشروع صك قانوني دولي يهدف إلى تعزيز حماية مهنة المحاماة والحق في ممارستها بحرية ومن دون أحكام مسبقة ولا عوائق. ويوصي المقرر الخاص لجنة الخبراء بالسعي بجدية إلى أن يفضي المشروع الناتج إلى صك ملزم وإلى أن يكون باب الانضمام إليه مفتوحاً أمام الدول غير الأعضاء في مجلس أوروبا. ويرحب المقرر الخاص بنظر لجنة الخبراء في دعوته إلى المشاركة في أعمالها، وإن لم تمنحه حق التصويت.

(130) A/71/348.

(131) المرجع نفسه.

125- ومن الضروري أن تُتاح للأشخاص الذين يمارسون و/أو يُدعون إلى ممارسة المهام الخاصة بمهنة المحاماة إمكانية الحصول على تدريب مستمر وملئم في مجال المعايير الدولية والإقليمية المتعلقة باستقلال القضاء، وحقوق الإنسان، ومكافحة الفساد.

126- ولا تزال توصيات المقرر الخاص الواردة في تقريره عن نقابات المحامين وربطاتهم، الذي قدمه إلى الجمعية العامة في عام 2018⁽¹³²⁾، وكذلك التوصيات التي أوردتها سلفه، مونیکا بينتو، في تقريرها المقدم أيضاً إلى الجمعية العامة في عام 2016 بشأن دور المحامين⁽¹³³⁾، تنطبق على الوضع الراهن، وهو ما يدل على قلة ما تحقق من تقدم في مجال حماية حرية ممارسة مهنة المحاماة خلال هذه الفترة.

(132) [.A/73/365](#)

(133) [.A/71/348](#)